**كفى شخصنة الدستور... من مسألة النصاب إلى مسألة تسلّم الحكومة صلاحيات الرئيس!**

14-09-2022 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**البروفسور أمين عاطف صليبا**

مضى وقت طويل على آخر مقال نشرته على صفحات جريدتي هذه، والسبب هو شعوري بأن البلد على طريق الزوال بسبب تعنت غالبية قياداته والتمسك بمصالحها على حساب الوطن وشعبه، حيث بدأت مقومات الدولة تتفكك إن على صعيد المؤسسات الرسمية او تلك التي تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من كينونة الوطن، وإن كانت من دون صفة رسمية، كالقطاع المصرفي مثلاً. لكنني قررت الكتابة اليوم بعدما انغمرت الشاشات والصحف بآراء من هنا وهناك، والتي تتحكَّم في معظمها الخلفية السياسية لهذا السياسي او القانوني او الصحافي، حول مسألتي النصاب لانتخاب الرئيس ودستورية انتقال الصلاحيات الى حكومة مستقيلة، وضياع الناس بين تلك الآراء المتناقضة بعضها مع بعض.

أودّ ان أتوّج مداخلتي هذه بقول للعلامة الدستوري الاستاذ حسن الرفاعي، في تصريح لـ"النهار"، على اساس اقتناعي بمقولة "أيُفتى ومالك في المدينة"، حيث قال ما حرفيته [النهار 24/8 – ص 4]: "إذا خيّرنا الرئيس بين ان يبقى في بعبدا بعد انتهاء ولايته خلافاً لنص المادة 49...وبين انتقال صلاحيات الرئاسة الى حكومة مستقيلة، نختار حتماً الخيار الثاني لأنه ينسجم مع نص المادة 62". من هذا القول نستخلص ان مسألة البقاء بعد انتهاء الولاية تنطوي على مخالفة دستورية واضحة، وهذه مسألة لا نقاش حولها، لكن الشق المتعلق بتسلم الحكومة المستقيلة الصلاحيات، قال الرفاعي، بان هذا الأمر ينسجم مع نص المادة 62 وبالتالي، ليست دستورية بل تقتضيها الضرورة وبوقت قصير لانتخاب رئيس جديد. ولمزيد من التأكيد على عدم الدستورية وفق تحليلنا لرأي الرفاعي، نقول: في حال عدنا الى الحالات الست التي وردت في المادة 69 واعتبرت الحكومة مستقيلة، نطرح سؤالاً امام كل من يجزم بأن هذه الحكومة يمكنها تسلم صلاحيات الرئيس، تُرى ألا يسري هذا القول على الحكومة التي نزعَ عنها البرلمان الثقة واصبحت مستقيلة؟! أرجو دقة الإجابة إنطلاقاً من قاعدة "هنا علي يرث وهنا علي لا يرث" وعلي هو واحد أحد، وبالتالي لا يمكن منح أي صلاحية دستورية لحكومة في إحدى الحالات الست،لأنها في موقع دستوري واحد. ونتمنى بدلاً من مقابلة مخالفة دستورية بمخالفة أخرى، ان نسعى طالما اننا ضمن المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، بعد خفض الطروحات العالية السقف، منطلقين من المصلحة العليا للوطن، آخذين في الإعتبار مآسي هذا الشعب الرازح تحت ضغوط حياته اليومية، وتفشّي الجريمة وعمليات السطو المسلح – وتجربة طرابلس البارحة خير مؤشر الى هذا الانهيار – وان يقتدي المسؤولون بِبُعد نظر الرئيس الشهيد بشير الجميل الذي ردَّ يومها على المغالين والمتطرفين من حوله، في شأن تبرُّمهم من انفتاحه السريع على خصوم الأمس، بالقول: انا اريد ان اكون رئيساً للشعب اللبناني وليس رئيساً لمقابر الناس!!!

في المقابل، ورداً على الشروحات - التي احترم – حول مسألة النصاب لانتخاب رئيس الجمهورية، اود التوضيح بأن الفرنسي يومها قد تبصَّرَ مستقبل لبنان، وإن أخطأ بعدم دعوة ممثل عن الشيعة وممثل عن الدروز وكل الطوائف الأخرى الى حضور إعلان لبنان الكبير عام 1920، الى جانب البطريرك الماروني ومفتي الجمهورية، لكنه دعَمَ فكرة نصاب الثلثين لدستورية هذه الجلسة، وذلك إنطلاقاً من نسبة تركيبة المجلس النيابي بين المسلمين والمسيحيين، وهي نسبة قائمة على اساس 6 على 5 والتي بقيت حتى تعديل الطائف الذي نصَّ على المناصفة. وهنا يقتضي التوضيح، فالمجلس السابق على اساس 99 نائبا كانت تشكيلته 54 نائبا مسيحيا مقابل 45 نائبا مسلما، وعليه بغياب فرض الثلثين كان بإمكان النواب المسيحيين انتخاب رئيس للجمهورية بالغالبية المطلقة، على اساس ان عددهم يفوق تلك الغالبية، من هنا كان – ولا يزال – التشديد على الثلثين لصحة الانعقاد والفوز من الدورة الأولى، لتأمين المشاركة بحدِّها الادنى، إن لم يلتئِم المجلس بكامله، ومن ثم استمرار هذا النصاب في الدورات التي تلي لكي يفوز الرئيس الجديد بالغالبية المطلقة، ولا ضرورة للتذكير بنتائج انتخابات الرؤساء فرنجية وسركيس وبشير وأمين الجميل، (خصوصا ما حصل مع انتخاب سركيس وبشير لتعطيل النصاب) وبالتالي علينا التفكير بموضوعية ومن خلفية الحفاظ على لبنان،الذي هو في حالة غير مسبوقة منذ تاريخ استقلاله، تتصارع القوى السياسية لفرض رؤيتها في انتخاب الرئيس الجديد، والبلد ينهار وشعبه يجوع بسبب سَرِقته من قِبل غالبية المنظومة السياسية القائمة منذ ثلاثة عقود، ونقولها بالفم الملآن هناك "بيلاطس بنطي" واحد يمكنه غسل يديه من دم هذا الشعب الصدّيق، الذي لم يبق لديه شيء يخسره، فحذارِ مما وصل اليه هذا الشعب الذي في النهاية لا بُدَّ من ان يُترجم غضبه بأعمال قد لا يتمكن ما بقي لدى الدولة من هياكل سلطوية من التصدي لها، وبالتالي ماذا ينفع الطاقم السياسي لو ربح تحقيق اجندته السياسية، وخسر شعباً بكامله من بينهم جماعته؟

آملاً التفكير ملياً وبسرعة بمخرج لخلاص لبنان قبل سقوط الهيكل علينا جميعاً.